حابي HAPI JOURNAL
نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 319 الأربعاء 16 فبراير 2022

أكد جاهزية البنوك لتنفيذها بكفاءة

طارق عامر: لا رجعة عن قواعد تنظيم الاستيراد

حابي

أكد محافظ البنك المركزي المصري طارق عامر أن قواعد تنظيم الاستيراد التي تم الإعلان عنها لا رجعة فيها ولن يتم إجراء أي تعديلات عليها، مشددًا على أن البنوك المصرية جاهزة لتنفيذ الإجراءات الجديدة بكفاءة.

ودعا عامر في تصريحات لوكالة أنباء الشرق الأوسط رجال الأعمال إلى ضرورة الإسراع بتوفيق أوضاعهم وعدم إهدار الوقت في جدال لا علاقة له باستقرار التجارة الخارجية لمصر وسلامة أدائها.

وكان البنك المركزي المصري قد قرر وقف التعامل بمستندات التحصيل في تنفيذ كل العمليات الاستيرادية والعمل بالاعتمادات المستندية فقط.

واستثنى قرار البنك المركزي فروع الشركات الأجنبية والشركات

طارق عامر محافظ البنك المركزي المصري

دعوة رجال الأعمال للإسراع بتوفيق أوضاعهم وعدم إهدار الوقت في جدال لا علاقة له باستقرار التجارة الخارجية لمصر وسلامة أدائها

التابعة لها، وسمح للبنوك بقبول مستندات التحصيل الواردة عن بضائع تم شحنها بالفعل قبل صدور هذا القرار.

وأكد البنك المركزي أن تلك الإجراءات تأتي في إطار توجيهات مجلس الوزراء بشأن حوكمة عمليات الإستيراد وتفعيل منظومة التسجيل المسبق للشحنات التي سيبدأ تطبيقها بصورة إلزامية اعتبارًا من بداية شهر مارس المقبل.

في مذكرة مشتركة

منظمات الأعمال تتقدم بمذكرة لرئاسة الوزراء لبحث إيقاف التعامل بالقواعد

إعفاء فروع الشركات الأجنبية يخل بمبدأ تكافؤ الفرص

باره عريان

تقدمت منظمات الأعمال بمذكرة لرئاسة الوزراء، مطالبة بالتدخل لإلغاء قرار البنك المركزي الأخير الخاص بوقف التعامل بمستندات التحصيل على عمليات الاستيراد كافة.

وخاطب كل من: اتحاد الصناعات المصرية، وجمعية رجال الأعمال المصريين، والاتحاد العام للغرف التجارية، الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، مؤكدين على استعدادهم الكامل لعقد جلسات تشاورية بشأن البحث عن إجراءات بديلة يمكنها أن تحقق الهدف المنشود دون الإخلال بمنظومة التجارة والصناعة والاستثمار.

وأكدوا على السعي لمعاونة الحكومة في تبني السياسات التي تخدم الاقتصاد الوطني والصالح العام ولكن بالآليات التي لا يترتب عليها آثار سلبية على المشروعات القائمة والتزاماتها.

وأشارت منظمات الأعمال في المذكرة المشتركة، إلى أن القرار سيؤثر بشكل مباشر على إمداد الصناعة بمستلزمات الإنتاج والسلع الوسيطة وقطع الغيار وخطوط الإنتاج، ما يزيد من مشكلة سلاسل الإمداد القائمة بالفعل، وينعكس بدوره على حجم

المهندس على عيسي
رئيس جمعية رجال الأعمال

الدكتور محرم هلال رئيس الاتحاد المصري لجمعيات ومؤسسات المستثمرين

المهندس محمد زكي السويدي
رئيس اتحاد الصناعات المصرية

المهندس ابراهيم العربي
رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية

الإنتاج وتوفير السلع وارتفاع أسعارها.

وأكدت أن ذلك من شأنه التأثير سلبًا على الصادرات بزيادة تكاليف الإنتاج ومن ثم تنافسية المنتجات المصرية المحملة بالفعل بالمزيد من الأعباء التي تحد من قدراتها التنافسية، وهو ما يتعارض مع هدف الدولة لزيادة الصادرات إلى 100 مليار دولار.

وأوضحت أن تداعيات القرار ستنعكس على احتياجات السوق المحلية من مستلزمات الصناعات والسلع الغذائية بالتزامن مع اقتراب موسم شهر رمضان المعظم بما له من احتياجات يلزم تدبيرها بشكل ضروري.

ونوهت منظمات الأعمال بأن ذلك يمثل أيضًا تهديدًا على إمدادات صناعة الأدوية والتي تأتي في المعظم على شكل شحنات صغيرة بأوامر توريد عاجلة من خلال الشحن الجوي ودون الحاجة إلى فتح اعتمادات مستندية بما تنطوي عليه من إجراءات تستغرق وقتًا لا تتحمله المنظومة الصحية.

وتابعت: كذلك احتياجات المستشفيات من الإمدادات بقطع غيار المعدات والمستلزمات الطبية ويمثل القرار خطورة لها في توفير الخدمة الطبية وزيادة تكلفتها والإخلال بالالتزامات التعاقدية بين المستشفيات ومنظومة التأمين الصحي.

وأوضحت أن القرار لم يضع أي حسبان لاستيراد المصانع لقطع الغيار وبعض الاحتياجات التي يتم استيرادها بواسطة البريد العاجل، فضلًا عن كونه يحمل عبء التسهيلات الائتمانية التي كانت تحصل عليها المنشآت بناء على تعاملات وعلاقات ثقة عبر سنوات مع موردين من الخارج.

وأكدت أن الملاءة المالية للشركات لن تتمكن من استيعاب حجم أعمالها الذي كانت تحققه من خلال تسهيلات الموردين وعلى وجه الخصوص الشركات التي قامت بعمل توسعات وزيادة حجم استثماراتها للوفاء باحتياجات مبادرة حياة كريمة.

وقالت إن التعامل بنظام الاعتمادات المستندية قد تقلص بشكل كبير في المعاملات التجارية على المستوى الدولي.

وقالت إن القرار لم يأخذ في الحسبان الشركات التي ليس لديها تسهيلات ائتمانية مع البنوك خاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي تمثل القاعدة الأكبر من المنشآت الصناعية.

وشددت على أن إعفاء فروع الشركات الأجنبية والشركات التابعة لها من الالتزام بتنفيذ هذا القرار يخل بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة في الحقوق بين جميع المنشآت.

لتمويل استيراد سلع بترولية وتموينية

المؤسسة الإسلامية: 1.5 مليار دولار لمصر

تشمل أنشطة تجارية وإدارية ومخازن

عشماوي: المستثمرون اشتروا 20 كراسة شروط 9 فرص جديدة

تسهيل حصول المستثمرين على تمويلات بنكية بضمان ما يتم بناؤه على أرض المشروع

إسلام سالم

قال هاني سنبل، رئيس المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، إن المؤسسة وقعت اتفاقًا لتقديم تمويل للدولة المصرية بقيمة 1.5 مليار دولار لتمويل ودعم استيراد سلع بترولية وتموينية خلال عام 2022.

وأضاف سنبل، على هامش حفل توقيع اتفاق البرنامج السنوي، أن مبلغ التمويل المقدم إلى مصر ينقسم إلى 800 مليون دولار للسلع البترولية، و700 مليون دولار للسلع التموينية.

يذكر أن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة قد اعتمدت نحو 13 مليار دولار لتمويل استيراد البترول ومنتجاته بالإضافة إلى السلع الغذائية للدولة المصرية، منذ تدشينها في 2008 وحتى نهاية العام الماضي.

إسلام سالم

أكد الدكتور إبراهيم عشماوي، مساعد وزير التموين لشؤون الاستثمار، ورئيس جهاز تنمية التجارة الداخلية، أن المستثمرون اشتروا 20 كراسة شروط للمشروعات التسعة التي تم طرحها، بواقع أكثر من كراستين للمشروع الواحد.

وأوضح أن استثمارات المشروعات تقدر بنحو 25 مليار جنيه وتوفر ما يقرب من 100 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة وتتضمن أنشطة تجارية وإدارية ومخازن وقاعات.

وأضاف عشماوي، في تصريحات لحابي على هامش المنتدى الأول للاستثمار والتجارة "استثمر"، أن الجهاز سهّل على المستثمرين عملية الحصول على قروض من البنوك لتنفيذ المشروعات المختلفة، من خلال منحهم مستندًا يفيد بإمكانية حصولهم على التمويل من البنك بضمان ما يتم بناؤه فوق أرض المشروع.

وشدد أن المشروعات التي تطرحها وزارة التموين ممثلة في جهاز تنمية التجارة الداخلية، تكلفتها بالمليارات مثل المستودعات الاستراتيجية التي من الممكن أن يصل تكلفة المستودع الواحد 4 مليارات جنيه، متسائلًا كم مستثمرًا يمتلك رأس مال وسيولة بهذا الحجم؟ وحال وجودهم بوفرة، فمن الذي سيضع هذا المبلغ في مشروع واحد؟

وكان الدكتور علي المصيلحي، وزير التموين والتجارة الداخلية، قد أعلن عن طرح 9 فرص استثمارية جديدة بقطاع التجارة الداخلية في 8 محافظات، وهي فرصة استثمارية بمحافظة البحر الأحمر على مساحة 60 فدانًا، وفي طور سيناء بمحافظة جنوب سيناء على مساحة 10 أفدنة، وبمنطقة الخارجة بمحافظة الوادي الجديد على مساحة 100 فدان، وفي محافظة بني سويف على مساحة 133 فدانًا، وفي محافظة الإسماعيلية فرصتين استثماريتين إحداهما على مساحة 15 فدانًا والأخرى على مساحة 25 فدانًا، وفي محافظة الدقهلية على مساحة 4.5 فدان، وفي محافظة السويس على مساحة 5 أفدنة، وفي محافظة كفر الشيخ على مساحة 11.6 فدانًا.

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

- الأسهم الأمريكية تسجل مكاسب كبرى مع انحسار المخاطر الجيوسياسية
- وزيرة التخطيط: جار العمل على تدشين أول أكاديميةً للتصدير بالتعاون مع القطاع الخاص
- وزير التموين: التوتر بين روسيا وأوكرانيا لن يؤثر على احتياجات مصر من القمح
- مجموعة EOSOL تستحوذ على 50% من GSEC التابعة لشركة جيزة سيستمز
- إتمام بيع 80% من أبراج اتصالات زين السعودية لتحالف بقيادة صندوق الاستثمارات العامة